

## تحقيق

# «مفقودو» الحرب السورية: وجع... وإشكالات قانونية ومادية

ومعها فهي تُعد ملكاً له، ولا تسقط حقوق ملكيتها بمجرد الغياب أو فقد لحين ثبوت وفاته بحكم الواقع أو بحكم قضائي.

ويتابع أنه على الرغم من احترام القانون لحقوق الغائب أو المفقود «لا تزول عنه الالتزامات، ويمكن للمدين مثلاً الذي أقام دعوى عليه وحصل على حكم قضائي يثبت دينه أن ينفذ جبراً على أمواله».

وبالنسبة لوضع عائلته وتسيير أمورهم المالية واليومية، يوضح أن هذا الشخص الذي تعرض للغياب أو الفقدان يبقى مُلزماً بنفقة الزوجة والأولاد وكل من تجب عليه نفقتهم قانوناً، «يتحقق هذا الالتزام من خلال وكيل قضائي يعينه القاضي متى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الوصي، ما لم يكن المفقود قد سُمي وكيلًا عاماً عنه قبل فقده تنوافر فيه شروط الوصي ويقوم الأخير بتسيير الالتزامات المترتبة على المفقود بإشراف المحكمة»، ولا ينفي المحامي أن المحكمة تحكم غالباً بمبالغ بسيطة «فحتى إذا تمكنت الزوجة من الحصول على حكم يسمح لها بالحصول على النفقة من أموال زوجها، لكنه يبقى رقماً بسيطاً لا يتجاوز العشرين في المئة من دخله».

وعن المدة الواجب أنقضها حتى يعد الغائب أو المفقود ميتاً، يوضح تقي الدين أنه لا بد من التمييز بين حالتين «تتمثل الأولى بثبوت حالة الوفاة، مثل العثور على الجثة أو شهادة شهيد وغيرها من طرق الإثبات التي يجيزها القانون لإثبات واقعة الوفاة، أما الحالة الثانية، فهي افتراض وفاته افتراضاً قانونياً، وهنا أيضاً يميز القانون بين حالتين الأولى في الحالة العامة تنتظر عائلته بلوغه عمر الثمانين، أما في حالة الفقد الناجم عن العمليات الحربية، فيعد بعد مرور أربع سنوات من انقطاع أخباره».

ويضيف أنه «بعد صدور حكم الوفاة تنتقل أموال المفقود إلى ورثته كما تورث التزاماته، وينتهي عمله وينقضى وراثته تعويض الوفاة»، ويختم تقي الدين «أنه في حال عودة هذا الشخص بعد الحكم بوفاته فمن حقه مراجعة زوجته في حال ظهوره خلال فترة العدة، وبالنسبة لأمواله يمكن أن يسترد ما بقي منها في يد الورثة، كما يمكن أن يعود لعمله إذا ما أثبت القوة القاهرة التي أجبرته على التغيب عن عمله».

منذ حوالي السنتين والنصف سنة، أظهر الشريك الكثير من الاهتمام بها وبعائلتها وكان سندا لهم في البحث عنه، والتزم دفع مبلغ جيد شهرياً يعادل ما كان يجنيه زوجها، غير أن هذا المبلغ بدأ بالتقلص تدريجياً حتى أصبح لا يكفي لسداد ثمن الخبز.

وتوضح بأن شريك زوجها كان يتدبر بتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلد وتراجع العمل، وهي لا تملك أي وسيلة لإدائته أو تكذيبه، ومع استمرار حالها بالتردي لم تجد أمامها من حل سوى تقليل نفقاتها والبحث عن فرصة عمل. تشرح أن زوجها يملك حساباً في البنك ولكنها لا تستطيع التصرف به لعدم امتلاكها عقد توكيل، كذلك الحال بالنسبة لبقية أملاكه من عقارات أو سيارات فهي جميعها مجمدة لحين معرفة مصيره أو الحصول على موافقة القضاء في ما يتعلق بأمواله.

### رأي القانون

يوضح المحامي علي تقي الدين بأن القانون السوري فزق في التسمية ما بين المفقود والغائب، بالرغم من وحدة الأحكام المتعلقة بكل منهما، فالمفقود

## القانون يفرق بين المفقود والغائب برغم وحدة الأحكام المتعلقة بهما

ووفقاً للمادة «202» من قانون الأحوال الشخصية، هو «كل شخص لا تُعرف حياته أو مماته أو من كانت حياته مُحققة لكن لا يُعرف له مكان».

فيما الغائب ووفقاً للمادة «203» هو «الشخص الذي منعه ظروف قاهرة من الرجوع إلى مقامه أو إدارة شؤونه بنفسه أو بوكيل عنه مدة أكثر من سنة وتعطلت بذلك مصالحه أو مصالح غيره».

ويبين تقي الدين أن كلاً من المفقود أو الغائب - مبدئياً - يمكنه اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، فإذا توفي له قريب يرث وكانه موجود. كما يحافظ القانون على أملاكه من أموال وعقارات

مخطوفون، معتقلون،

مفقودون... تسميات

عديدة باتت ترافق حياة

السوريين. بعدما ازداد عدد

الأشخاص الذين خرجوا

وأخرجوا من منازلهم ذات

يوم، ولم يعودوا. ولا تزال أسر

هؤلاء تعيش على أمل عودته

الفائت. غير قادرين على

التصرف على نحو طبيعي.

وهكّالين بوجع الفراغ

وبعدد كبير من المشكلات

القانونية والمادية

### دمشق - مودة بحام

قررت وفاء بعد حصولها على شهادة «البكالوريا» العمل في أحد المحلات التجارية وعدم متابعة الدراسة، فالיום تغيرت أولوياتها في الحياة وأصبح همها الحصول على بعض النفود لتساهم في إعالة أسرتها وتسيير إيجار المنزل، بعدما انقلب مصيرها منذ حوالي الثلاث سنوات، يوم خرج والدها من المنزل ولم يعد. الوالد كان يعمل سائق سيارة «تاكسي» ما بين حمص ولبنان قبل اندلاع الأحداث، وبعد وقوع الاضطرابات في حمص انتقلت العائلة إلى لبنان واستأجروا منزلاً في إحدى المناطق الفقيرة. واستمر الأب في مهنته، ليختفي في إحدى رحلاته مع سيارته.

طوال السنوات الثلاث الماضية لم تهدأ الأسرة وهي تبحث عن الأب المفقود، ولكن من دون جدوى، وحينما بدأت أموالهم - القليلة أصلاً - تنفذ، لم يعد العمل خياراً، فقررت وفاء العمل وهجر أخوها الدراسة وهو دون الثامنة عشرة، وبدأ بالعمل حتملاً في أحد الأسواق الشعبية.

توضح وفاء أنها حين وصلت إلى لبنان مع أسرتها سجلوا أسماءهم لدى «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، وبعد سنوات من الانتظار حصلوا على فرصة لجوء ضاعت من أيديهم بسبب غياب والدهم وعدم معرفتهم لمصيره إن كان حياً أم ميتاً، مضيفة أن «المفوضية» اشترطت عليهم إما شهادة وفاة أو موافقة الأب.

### الفصل بعد غياب 15 يوماً

تجربة ليلى عياش (موظفة في مدرسة) ليست بأفضل من وفاء، فزوجها وإن كانت تعرف أين ذهب لكنها لا تعرف ما حل به اليوم، اعتقل مطلع الأحداث في تدمر، وانقطعت أخباره دون أن تسمع عنه أي معلومة حقيقية، وتشرح أن زوجها كان موظفاً حكومياً، وبعد تغيبه لأكثر من 15 عشر يوماً فصل من عمله وأوقف راتبه، وأخبرها زملاؤه أن تأخره دون تبرير سيعرضه للفصل، وهو ما جرى فعلاً، إذ خسر عمله وتعويضاته. واليوم انتقلت ليلى إلى حمص مع طفلتها الصغرى منذ سيطرة «داعش» على تدمر، وهي المعيلة الوحيدة لعائلتها الصغيرة.

### «سلبت» أموالهم

تذكر لى، وهي شابة في الخامسة والثلاثين متزوجة بشخص مقتدر مادياً، أن زوجها كان يملك عملاً خاصاً له مع أحد الشركاء، وحين فُقد

المسلحين من خان الشيخ، يعود إلى «رفضهم الخروج نحو مدينة إدلب، في ضوء إهدار دمهم في الشمال تحت تهمة عدم مناصرة مسلحي داريا قبل التسوية، ومطالبتهم بتسوية تقضي بإخراجهم نحو المنطقة الجنوبية والانضمام إلى مسلحي درعا، وهو أمر يرفضه الجيش».

وتضيف المصادر أن تأخر إتمام الاتفاق مع مسلحي خان الشيخ، أدى إلى تعثر تسوية المعضمية، إذ «يحفز الوجود العسكري للمجموعات المسلحة في خان الشيخ، الرغبة في البقاء لقرابة 200 مسلح في مدينة المعضمية لم تعقد تسوية معهم بعد، على الرغم من دخول عناصر من الشرطة السورية إلى القسم الغربي من المدينة».

أما في درعا، فاستهدفت وحدات من الجيش مواقع للمسلحين كانت تقوم بعمليات رصد وتحصين في مخيم النازحين وحي الكرك، ما أدى إلى مقتل عدد منهم وإصابة آخرين، وتدمير دشم رشاش شمال صوامع الحبوب، في بلدة الياودة، في ريف درعا. كذلك استهدفت الجيش تجمعات المسلحين ومقارنهم في خربة عوادية، على الأطراف الغربية لمخيم النازحين في درعا.

وفي اللاذقية، استهدفت 4 غارات جوية روسية مواقع المسلحين في تلة الخضر، قرب كباني في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، بالتزامن مع غارتين جويتين شنهما الطيران السوري، ضد تحصينات المسلحين في تردين، في ريف المدينة الشرقي.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن إحدى مقاتلاتها من طراز «ميغ - 29 كاي» تحطمت أثناء محاولتها الهبوط على حاملة الطائرة «اميرال كوزنيسوف» في مياه البحر المتوسط قبالة الشواطئ السورية. وقال الوزارة في بيان نشرته وكالات الأنباء الروسية إن المقاتلة تحطمت بسبب «عطل فني»، على بعد كيلومترات قليلة من حاملة الطائرات، غير أن «الطيار تمكن من مغادرة المقاتلة وانتشل ونقل إلى السفينة». وأوضحت أن الطائرة كانت تشارك في طلعات تدريبية، مشيرة إلى «استمرار عمليات تحليل المقاتلات من حاملة الطائرات، طبقاً لمجموعة من المهمات».

## ما قبل ودل

وشم الاتحاد الأوروبي عقوباته المفروضة على سوريا، عبر إدراج حاكم البنك المركزي السوري

و 17 وزيرا على لائحة الشخصيات

الممنوعة من دخول دول الاتحاد.

إضافة إلى تجريد أصولهم.

وأشار الاتحاد في بيان إلى أنه

«بهذا القرار يرتفع عدد الخاضعين

لحظر السفر وتجريد الأصول

بسبب القمع الصيف للسكان

المدنيين إلى 234 شخصاً في

المجموع. إضافة إلى تجريد أصول

69 كياناً ومؤسسة». وتعدّ هذه

العقوبات سارية وفق بيان الاتحاد

«حتى الأول من تموز 2017».

ونقلت وكالة «رويترز» عن

ديبلوماسيون قولهم إن

العقوبات تهدف إلى الضغط

على الرئيس بشار الأسد. والحذ من

قدرة البنك المركزي على الحصول

على تمويل.



السورية، أطلقت من مناطق ضمن الغوطة الغربية، وأدت إلى استشهاده شخصين وجرح 5 آخرين. يأتي ذلك بالتزامن مع مواصلة الجيش السوري قضم مواقع جديدة خلال تقدمه في محيط مخيم خان الشيخ، الأمر الذي انعكس سلباً على حرية تحركات المسلحين وأجبرهم على التنقل ضمن الأنفاق. ويزيد تقدم الجيش المتواصل الضغط على المسلحين المحاصرين، وهو ما قد يفرض مع الوقت إلى قبولهم بشروط التسوية، خاصة مع إشراف قوات الجيش السوري على عمق البلدة بشكل كامل، ومن مختلف الجوانب. وتوضح مصادر عسكرية سورية أن تأخر عملية إخراج

أي هجوم محتمل للخاطفين الذين يتحركون بحرية».

ونشر ناشطون عشرات التحذيرات على مواقع التواصل الاجتماعي، تحذره الأسر في ريف إدلب من عصابات الخطف وتجارة الأعضاء، وتطالبهم بمنع تحرك الأطفال وحدهم. وتحدث الناشطون عن «عملية اختطاف طفتين من الحي الشمالي لمدينة جسر الشغور، في نيسان الماضي، من دون أن يعرف عنهما شيء حتى الآن. بالإضافة إلى اختطاف طفلين من مخيم أطمه شمال إدلب». ولفتوا إلى أن «معظم الأطفال (المخطوفين) يجري إدخالهم إلى تركيا ولا يعرف عنهم شيء».

وكانت وسائل إعلام تركية قد تحدثت قبل عامين عن ظاهرة «انتشار سيارات إسعاف على الحدود السورية التركية، تقوم بحجة إسعاف الجرحى في المشافي المتنقلة المنتشرة على الحدود، بسرقة بعض أعضائهم». ولا تزال هذه الظاهرة منتشرة بكثافة على الحدود ويجري تداول قصص الضحايا في المناطق التركية القريبة من الحدود.



انقلب مصيرها يوم خرج والدها من المنزل ولم يعد (أ، ب)